

تلخيص مقياس: الحوكمة

التنظيم الدولي أعطى لنا نوع من الحوكمة والتنظيم خلق نوع من النظام والحوكمة من وسائله والدول المنتصرة تنظمه

تعريف الحوكمة

رغم انتشار مصطلح الحوكمة في عدة مجالات لكن لم يتبلور تعريف محدد لها فمفهومها الأساسي يقوم على نتيجة تغير الأوضاع والتوسع الكبير في حجم المجتمعات للتنوع الكبير في احتياج الأفراد والمنظمات مما أعجز الحكومات في إدارة شؤونها فالمنظمات الحكومية وغير الحكومية ساعدتها أي هي الطريقة يشترك فيها المسؤولون والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في رسم السياسات العامة وتقديم الخدمات للناس أو هي تعكس كيف تتفاعل الحكومة مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى وكيفية ارتباط الأطراف بالمواطنين والمقيمين وكيفية اتخاذ القرار. والحوكمة الرشيدة تشمل عناصر عديدة للديمقراطية كالمشاركة السياسية والانفتاح على المجتمع المدني والحفاظ على الحقوق المدنية والإنسانية كذلك إدارة الصراعات والنزاعات سلمياً.

تعريف البنك الدولي للحوكمة: "مجموعة القواعد يتم من خلالها إنفاذ القوة لصالح مجموعة معينة (الحكومة تعمل لصالح الأفراد)"

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحكم الرشيد: "أنه يقوم على المشاركة ويتسم بالشفافية والكفاءة ومنطوي على المساءلة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد كما يقيم حجم الحكومة والقطاع الخاص في المجتمع".

برنامج الأمم المتحدة يقدم 09 سمات للحكم الرشيد وهي: المشاركة/ سيادة القانون/ الشفافية/ الاستجابة/ التوجيه نحو بناء متوافق الأراء/ الإنصاف/ الفعالية والكفاءة/ الرؤية الاستراتيجية/ المساءلة. يجب الأخذ بهذه السمات بشكل متوازن ومتزامن من اجل تحقيق الأهداف المرجوة ولا يمكن الفصل بينها. كما أن كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتقدان بوجود ملامح وناصر للحكم الرشيد ولكنها عامة يختلف تطبيقها من دولة لأخرى كما أن الحوكمة تؤثر على القطاع العام والخاص وذلك لاختلاف الأنظمة السياسية والاجتماعية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يرى بأن هناك اعتماد بين الحوكمة والتنمية البشرية وهذا لوجود ارتباط بينهما ووجود علاقة عكسية فكل منهما تؤدي للأخرى.

مثال: توفر الخدمات الصحية وارتفاع مستوى تدريب الخدمات والأفراد يؤدي للحوكمة من خلال تقليل الفساد وزيادة الشفافية وتعزيز الكفاءة.

الانتقادات الموجهة للحوكمة من خلال تطبيقات المنظمات الدولية كمييار لقياس أداء الحكومات: عدم مراعاة خصوصيات أو اختلافات الأنظمة السياسية والثقافية للدولة مما يؤثر بطريقة أو أخرى على قياس جودة الحكم وتقرير الأمم المتحدة استقر على أنه لا يوجد دولة تطبق الحكومة بشكل جيد ومبادئ الحوكمة مرنة لمراعاة الاختلافات الموجودة.

مقاييس الحوكمة: عبارة عن مطلب لكل الحكومات والمنظمات من أجل تقييم أدائها والمنظمات تستفيد منها في تحديد المساعدات اللازمة لكل دولة

توماس وايلز يرى بأن: "متخذي القرارات والباحثين يركزون على أثر الحوكمة في التنمية الاقتصادية وهم بذلك يحتاجون لمقاييس جودة الحكم لاتخاذ القرارات في إجراء التحليلات".

معهد البنك الدولي يرى بأنه: "يوجد 140 مقياس مؤشرات للحكومة من سنة 2006 وهذا الكم الهائل من المقاييس يوضح حجم الطلب والأهمية للحكم الراشد على مستوى كل دولة".

أومان إيريندت يرى بأن: "مؤشرات قياس الحوكمة لها أهمية كبيرة في المخرجات السياسية والاقتصادية للنظام وجودة الحكم كما أن الأعمال التجارية والدولية والسياسية والاقتصادية تعتمد بشكل مباشر على تلك المؤشرات.

المؤشرات العالمية للحكومة: مع تعدد مؤشرات قياس الحوكمة لكنها تختلف من ناحية الجودة والدقة والشمولية، يوجد مؤشرات لها قبول واستخدام ومصداقية أكثر من الباقي وهي أحد منتجات البنك الدولي فهي شاملة وليست بديل وتستخدم نتائج المؤشرات الأخرى لبناء مقاييس شاملة وعدد هذه المؤشرات ستة وهي:

السيطرة على الفساد/ فعالية الحكومة/ الاستقرار السياسي/ جودة التشريعات وتطبيقاتها/ سيادة القانون/ المشاركة والمساءلة.

1- السيطرة على الفساد (control of corruption): لدعم النمو الإنساني والتنمية الاقتصادية والبشرية ومحاربتة من الأهداف الرئيسية لتطبيق مبدأ الحوكمة؛ هذا المؤشر يقيس المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة تحجيم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة والحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم أي قياس مدى السيطرة على الفساد في بلد ما مما يشمل كل أنواع الفساد ويساعد على معرفة مدى سلطة المواطنين على محاسبة المسؤولين الحكوميين على أخطائهم ومراقبة أداء الحكومة.

2- فعالية الحكومة (government effectiveness): وعود تطبيق أسلوب الحوكمة هو تطوير واقع مستوى كفاءة وفعالية الأداء الحكومية من أحد مؤشرات الحكم كما يقيس مدى: جودة الخدمات العامة والمدنية/ درجة استقلالية عمل الحكومة على الضغوط السياسية/ جودة الأنظمة وتطبيقها ومصداقية التزام الحكومة بها/ الخلل في طريقة عمل الحكومة الذي أثر في مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين/ التزام الحكومة بتطبيق اللوائح والأنظمة المعتمدة من قبل السلطة التشريعية/ دراسة أسباب الخلل في آلية إصدار القوانين وتطبيقها والرقابة على التنفيذ.

3- الاستقرار السياسي (politic stability): التجارب الدولية أثبتت أن الاستقرار السياسي له تأثير في جميع مجالات التنمية ويعد هذا المؤشر من أهم مؤشرات الحوكمة أي كلما كانت الدولة مستقرة سياسيا كلما دعمت كفاءة وفعالية السلطة التشريعية والتنفيذية؛ وهذا المؤشر يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف بكل أنواعه.

4- جودة التشريعات وتطبيقاتها (regulatory quality): قياس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة لمساعدة التنفيذ في القطاعين العام والخاص ومدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جذابة للمستثمرين في الداخل والخارج؛ جودة التشريعات المنظمة للعلاقة بين الأطراف المساهمة في عملية الحوكمة في الحكومة والقطاعين العام والخاص والمنظمات غير الربحية والمواطنين ومدى التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة وجودة القوانين المنظمة لحياة الناس.

5- سيادة القانون (rule of law): قياس مدى ثقة المتعاملين بالتطبيق من قبل الحكومة بشكل متساو على الأفراد والمنظمات الناس سواسية أمام القانون.

6- المشاركة والمساءلة (voice and accountability): مدى قدر المواطنين على المشاركة في انتخاب حكومتهم+ حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام/ مدى مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات/ مبدأ محاسبة المسؤولين عن نتائج قراراتهم يمكن مساءلة الجمع وهذا يدعم حقوق الإنسان ويؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقليل حجم الفساد وذلك للرقابة المجتمعية من قبل الافراد والمنظمات غير الحكومية على أداء المسؤولين الحكوميين وتكون المشاركة فعالة من قبل الشعب.

محددات الحوكمة: التطبيق الجيد للحوكمة من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى جودة مجموعتين من المحددات الخارجية منها والداخلية وهما:

أ) المحددات الخارجية: تشير للمناخ العام للاستثمار في الدولة وتتمثل في القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي وكفاءة القطاع المالي (توفير اللازم للمشروعات ودرجة التنافسية لأسواق السلع وعناصر الإنتاج)؛ وتتمثل أهمية هذه المحددات في أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات للتقليل من التعارض بين العائد الاجتماعي والخاص.

ب) المحددات الداخلية: تشير للقواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة.

الحوكمة تزيد الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور سوق المال وزيادة القدرة وتعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار والحفاظ على حقوق الأقلية. كما تشجع الحوكمة على القطاع الخاص ودعم القدرات التنافسية ومساعدة المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح وخلق فرص العمل والمساهمة في محاربة الفساد وملاحقة الفاسدين.

معايير الحوكمة: الاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة جعل العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه ومن هذه المؤسسات: مؤسسة التعاون الاقتصادي والتنمية، بنك التسوية الدولية ممثلاً في لجنة بازل، مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

والتعاريف المعطاة لمفهوم الحوكمة اختلفت تماماً كاختلاف المعايير التي تحكم عملية الحوكمة وذلك من منظور وجهة النظر التي تحكم هذا المفهوم.

1) معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: -ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات (تعزيز شفافية وكفاءة الأسواق والتناسق مع أحكام القانون)/ -حفظ حقوق جميع المساهمين (نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد الأرباح ومراجعة البيانات المالية والمشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة)/ -المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين (المساواة بين حملة الأسهم وحققهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية أو الاتجار في المعلومات الداخلية)/ -دور أصحاب المصالح (البنوك والعمالين وحملة السندات والزبائن)) في أساليب ممارسة سلطة الإدارة بالشركة (احترام حقوقهم القانونية والتعويض عند انتهاكها أليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة)/ -الإفصاح الشفافية (الإفصاح عن المعلومات الهامة ودر المراقب الإفصاح عن ملكية الأسهم بكل المساهمين)/ -مسؤوليات مجلس الإدارة (هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودره في الإشراف).

(2) معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية سنة 1999: - قيم الشركة والمواثيق الشرف للتصرفات السليمة ومعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي تحقق تطبيق هذه المعايير / - استراتيجية الشركة معدة جيدا ويمكن بموجبها قياس النجاح الكلي / - التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرارات ومدققي الحسابات / وضع الية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات / - توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر / - مراقبة خاصة لمراكز المخاطر التي يتصاعد فيها تضارب المصالح / - الحوافز المالية والإدارية التي تحقق العمل بطريقة سليمة (الحوافز، الترقيات، التعويضات) / - تدفق المعلومات بشكل مناسب.

(3) معايير مؤسسات التمويل الدولية سنة 2003: - الممارسات المقبولة للحكم الجيد / - خطوات إضافية للحكم الجيد / - إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا / - القيادة العليا.

(4) معايير الحوكمة للمؤسسات والإدارات العامة وهي 06: - التأكيد على وجد إطار تنظيمي وقانوني فعال للمؤسسات والإدارات العامة / - اعتماد وحدات للمراجعة الداخلية / - المعاملة المتساوية لحملة الأسهم (دولة/ أفراد) / - العلاقات مع الأطراف ذات المصالح من خلال تفعيل وحدات للمراجعة الداخلية في كافة إدارات الدولة / - الشفافية والإفصاح من خلال تفعيل عمل الأجهزة الرقابية / مسؤوليات مجالس إدارة المؤسسات العامة.

المقاربات النظرية لتفسير جوهر ومضامين مفهوم الحوكمة العالمية: تعود الحاجة الملحة لتعديل مفاهيم ونماذج الحوكمة القائمة لتطوير عمليات العولمة والتي تعود لنظام واستفاليا عام 1648. ومع التحولات الجذرية الاقتصادية العالمية في الفترة الأخيرة من القرن الـ 20 وبداية القرن الـ 21 مرتبطة مع تطور الموجة الرابعة للعولمة (من 1980 لوقتنا الحالي) وذلك من خلال التأثير المتبادل للبلدان على أساس التقسيم الدولي للعمل، الدور المتنامي للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، إدخال الابتكارات التكنولوجية في الحياة اليومية، السلع والبائع مما أحدث عدد من التناقضات الاجتماعية على المستويين ما بين الدولاتي وفوق الوطني (الاستقطاب الاجتماعي، التراكم الرأسمالي في المراكز المالية الكبرى، تزايد الهوى التكنولوجية بين البلدان...)

رافق عملية تآكل السيادة تزايد أهمية تكامل الجمعيات والمنظمات الدولية، تقوية الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية للشبكات عبر الحدود وتزامن ذلك مع نشوء المشاكل المتعلقة بالسيطرة على أعمالها، تفويض الدولة الوطنية بعض من سلطاتها التشريعية للمؤسسات العالمية والإقليمية وهذا دليل أن نموذج النظام العالمي الواسع على مركزية الدولة زال والحاجة تبتت خلق قاعدة مؤسسية تتوافق مع النظام الاقتصادي العالمي. أما في السنوات الأخيرة الماضية أخذ بعين الاعتبار التوجهات العامة نحو العالمية، التوحيد والتنويع في نفس الوقت، أدوات التسيير المستخدمة من قبل اللاعبين في النظام الاقتصادي العالمي لتقوية العلاقات الدولية، وجعل مختلف المدارس الفكرية، المنظمات الحكومية تقوم بمحاولات تتشارك في عملية خلق مفاهيم وسيناريوهات مقبولة لمستقبل التنمية الاقتصادية العالمية. والعديد من الدراسات والأبحاث كرست للدراسة حول عمليات العولمة، التفاعل المؤسسي ما بين الدولاتي، الإدارة الدولية، التنسيق في الإجراءات على المستوى الدولي واستخدام عدد من التصنيفات والمفاهيم الجديدة من بينها "الحوكمة العالمية" "حوكمة بدون حكومة عالمية" "التكامل العالمي" "عالم النخبة" "الثالوث" المنظمات الدولية من النوع العالمي "الحوكمة الافتراضية" ومع هذا التنوع يجب أن تشارك كلها في مهام تعمل على تخريج سيناريوهات لتطوير مستقبل الحوكمة العالمية، تحقيق التوازن بين المصالح الاقتصادية

وخلق آلية فوق وطنية فعالة وموثوقة لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية. فحسب رأي الباحثين العامل الرئيسي لضمان الأداء الفعال للنظام المؤسساتي الاقتصادي العالمي المعاصر هو إنشاء نظام حوكمة عالمية متعددة المستويات لحل كل المشاكل المعقدة.

المقاربات النظرية لتفسير جوهر ومضامين مفهوم الحوكمة العالمية: تم تقديم مصطلح الحوكمة العالمية من قبل براندت وزملائه من لجنة الحوكمة العالمية المتأسسة عام 1992 والمتألفة من 28 دولة من مختلف دول العالم وهدفها الأساسي هو الكشف والتحليل في القوى الدافعة للاقتصاد العالمي، التقييم والتنبؤ بتطور عمليات العولمة، نمذجة بنية النظم العالمية المترافق مع العمليات العالمية المعاصرة وإعداد التوصية فيما يتعلق بتحسين النظام العالمي.

الحوكمة العالمية: يرتبط هذا المفهوم في عملية التنظيم على المستوى الدولي، التنسيق ما بين الدولاتي لإجراءات السياسية وممارسة معينة من جانب المؤسسات الدولية وإدارة التدفق المالي في البيئة الاقتصادية العالمية. ويرتبط هذا المصطلح مع المقاربات النظرية المؤسساتية والواقعية في تشكيله حيث أصبح موضوعا للمناقشات في الأوساط العالمي. فالواقعيين يمثلهم آرون فكرتهم أن الحوكمة كآلية إلزامية لتحقيق النظام على نطاق دولي من خلال معايير رسمية وغير رسمية ويتم تحديدها انطلاقا من العلاقة المتبادلة ما بين إمكانيات بلدانها المشاركة الرئيسية. وبعد اختيار نظام القطبية الثنائية للنظام العالمي (الو.م.أ والاتحاد السوفيتي قوتين عظميتين متعارضتين) تعاني أفكار الواقعيين من انتقادات شديدة؛ أما المؤسساتيون يمثلهم إيكابيري، ليفي، كوهان، هاس ويونغ وهذه المقاربة تقترح ربط مفهوم الحوكمة العالمية مع فكرة الأنظمة، القواعد والمعايير المنظمة لسلوك الأفراد. وهذه المقاربة ترى بأن فكرة المؤسسات الوحيدة التي يمكنها خلق توازن القوى بين الدول لقدرتها على تفادي الصراعات الدولية أو تزايدها وتجنب حالات تركيز سلطة صناعة القرار في مركز واحد.

مفهوم الحوكمة العالمية: عادة ما تترجم على أنها الإدارة العالمية أو التنظيم العالمي فالمتغير الأول (الإدارة العالمية): الإدارة ترتبط بالأيدولوجيا على النحو الذي يظهر به مركز أحادي القطبية بهيئة حكم معين أو فرد؛ اما المتغير الثاني (التنظيم العالمي): التنظيم ينظر إليه كأساس وظيفة في عملية الإدارة أي تنظيم عمل محدد (اق/ اج/ مالي) بجهود مشتركة للهيئات الحاكمة.

ويؤكد التعريف الأخير من قبل الروسي سولوفيوف على حقيقة أن الإدارة أو السلطات قادرة على كشف نفسها ليس على الصعيد الدولي فقط وإنما فيما يتعلق بالمجالات (المناطق/ الحقول/ الأراضي) في انه توجد عدة إمكانيات لإدارة واعية من الأشخاص لبعض العمليات عبر الحدودية.

مفهوم التنظيم العالمي: هذا المصطلح استخدم أوسع من مصطلح الحوكمة العالمية بصفة عامة كي يأخذ معنى تنظيم العمليات الدولية بغض النظر عن عدد مراكز القوى الموجودة في العالم حاليا أي أنه يتخذ القرارات الاستراتيجية من خلال الجهود المشتركة للمجتمع ككل. واخذ بعين الاعتبار الفترة الزمنية القصيرة التي استطاع من خلالها هذا المصطلح المعقد أن يؤسس لنفسه ضمن النظرية الاقتصادية المعاصرة إلى جانب طبيعة متعددة التخصصات والطاب العالمي يفتقد لمقاربة واحدة في تفسير الحوكمة العالمية وتستخدم غالب الأبحاث والتحليلات هذا المصطلح واضحة في اعتبارها الأمور التالية:

1- تنوع الفواعل الاجتماعية: وفق هالد الحوكمة العالمية لا تشمل فقط المؤسسات والمنظمات الرسمية وإنما يتم من خلالها خلق المعايير والقواعد للحفاظ على النظام العالمي (هذه المؤسسات تضم مؤسسات الدولة، العلاقات التعاونية ما بين الحكومية) وكذلك المنظمات الشبكية وجماعات الضغط (الشركات العالمية، الحركات الاجتماعية غير الوطنية...) ولها تأثير مباشر على سير النظام الحكومي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للكيانات عبر الوطنية.

2- تشكيل النخبة الإعلامية المعاصرة: استخدام مصطلح الحوكمة العالمية له ما يبرره في ظل نفوذ المتخصصين في تقنيات الكمبيوتر، البرمجيات، المحللين الاقتصاديين والوسطاء الماليين في اتجاهات تطور المعلومات العالمية، النظم الاجتماعية والمالية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية ذات الأهمية.

3- نموذج الحوكمة العالمية: يلاقي اهتماما كبيرا من طرف المنظمات الدولية إذ يشير كريغ للحاجة لدراسة تأريحية تحدد تكوين وتطور المنظمات الدولية، الوكالات الحكومية الدولية وشبه الحكومية، الشبكات العابرة للحدود... كأولوية وشرط مسبق لتشكيل حكومة عالمية المستقبل.

4- سلطة الحكومة: حيث تقرنھا الدراسات الغربية التعامل مع مسائل السياسة الاجتماعية من مختلف المجالات.

5- أنشطة العديد من الكيانات الاقتصادية على الوطنية والعالمية: يطبق هنا مفهوم الحوكمة العالمية لإدارة العلاقات التي تتجاوز الحدود الوطنية من دون الإشارة إلى سيادة الدولة.

6- الفواعل التي تنشئ نظم القواعد والمعايير الرسمية: حسب روزنو أن الحوكمة العالمية مستوى تجريدي من الاستشراف على كل مستويات النشاط الإنساني ويضع نظاما من القواعد أين تحقق الأهداف الاستراتيجية من خلال ممارسة وظيفة الرقابة فالحكومة لا تشمل فقط نشاطات الحكومة وأيضا فواعل أخرى تلجا على أليات الأمر: خلق الطلب، تحديد الأهداف، إعداد المبادئ والتوجيهات ووضع السياسات... الخ وحسب روزنو الحوكمة العالمية مدعمة بنظام من القواعد يظهر كالمقود الذي يمكن القادة من تحقيق أهدافهم.

7- إجراءات الإدارة الجماعية: الحوكمة العالمية تدل على إجمالي الطرق المستخدمة من قبل الأفراد، المؤسسات الحكومية والخاصة للتعامل مع مسائلهم المشتركة فالحكومة عملية طويلة في مسار يكون فيه الاجماع مقابل التباين وتحقيق المصالح المختلفة عبر الجهود التعاونية.

8- إجراءات الخيار الاجتماعي: والذي يجعل تنطوي على أي من القرارات ومجموعات من الأشخاص فتخلق قواعد ومبادئ ومعايير مشتركة من السلوك على الساحة الدولية.

9- حوكمة عالمية بدون حكومة عالمية: اقترح هذا المفهوم من طرف باحث بجامعة بوسطن وفكرته الرئيسية تتمثل في أنه في ظل بيئة عالمية مضطربة ظهرت في نهاية القرن 20 و21 نتيجة لزيادة عدد وكثافة الأنشطة من جانب الفواعل الدوليين فلم يعد بمقدور الدولة ممارسة سيطرتها كما السابق على شتى المجالات ما حتم تفويض بض من صلاحياتها الإدارية للسلطات المحلية، عالميا (الهيئات العالمية في حال اعتراف رسمي بالنظام المؤسسي للحكومة العالمية من جميع دول العالم فلن توجد وظائف الحكم المراقبة والرصد المخصصة للمشاركين على اختلافهم في العملية الاقتصادية العالمية

10- القوانين الفعالة: يونغ يرى أن الحوكمة العالمية هي خلق وتطبيق الاتفاقيات الاجتماعية (تطور قواعد اللعبة بفضل جهود هيئات الحكم لإدخال الأساليب الاجتماعية للحكومة، تخصيص القواعد للمشاركين في صنع القرار، توفير التفاعل بين مختلف الفواعل في العملية الإدارية قادرة على تسوية الصراعات وتسهيل التفاعل في عالم من القواعد المترابطة.

11- التدابير الجماعية لفهم وحل المشاكل العالمية: حين تعجز الحكومات عن حل المشاكل لوحدها يرى توماس فايس وشاكو بأنه يمكن تعريف الحوكمة على أنها مزيج من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، الأليات، العلاقات والعمليات بين الدول، الأسواق،

المواطنين والمنظمات على المستويين الحكومي وغير الحكومي مما جعل المصطلح الجماعية تتشكل على المستوى العالمي وإنشاء الحقوق والالتزامات وتسوية الخلافات.

12- العمليات والمؤسسات: جوزيف ناي وكوهن يقدمان مفهوم للحكومة العالمية على أنها عمليات ومؤسسات رسمية وغير رسمية تهدف نشاطاتها لتوجيه الأعمال الجماعية لمجموعات من الأشخاص فالحكومة ليست بالضرورة أن تنفذ من قبل جهات حكومية أو منظمات دولية ذات الصلاحيات المفوضة إليها وفي وقتنا الحالي بعض الشركات الخاصة، جمعيات من الشركات، المنظمات غير الحكومية والكيانات الشبكية المعنية بالعملية الإدارية (ضمن إطار الوظيفية).

13- النظم العالمية: روزنو ويونغ يريان بأن الحكومة تمثل النظم الدولية القائمة، الاتفاقيات المؤسسية (الأليات) باعتبارها صانعة القرار الرئيسي فتركز على مختلف المسائل التي أثارها قادة المجتمع الدولي كشكل من أشكال التنظيم المحلي والذي يمكن أن يتم فقط في بع المناطق العابرة للحدود والأقاليم وهذه الفكرة تعود لسولوفيفوف كما تجدر الإشارة إلى أن الفارق الجوهرية في معالجة مفهوم الحكومة العالمية فهو نتيجة العوامل الطبيعية وتشكل هذا المفهوم من بين العوامل التي تؤثر في العملية مباشرة ويجب ذكر ما يلي: استخدام مدارس الفكر لتقنيات وتقاليد مختلفة، الاختلافات في نظم السياسة، الأهداف والتقاليد الثقافية في العديد من البلدان، الطبيعة متعددة التخصصات للبحوث المكرسة لهذه المشاكل إلى جانب التفسيرات المتباينة في معرفة الغرض من استخدام هذا المفهوم. وحسب رأينا مشكل الحكومة العالمية لا يرتبط بغياب تعريف دقيق للمفهوم في حد ذاته وعدم وجود أنماط وأشكال متطورة تهدف لإيجاد الحل السريع للمشاكل العامة وحاليا تعمل البلد=ان المؤثرة وجمعياتها الإقليمية والمنظمات الدولية بذل الجهود من خلال مؤسسات متعددة لتشكيل العمليات المساعدة للوصول لاقتصاد متطور وترابط سياسي للكيانات المشاركة في الاقتصاد العالمي للخروج بمبادئ عالمية للتعاون من أجل البلدان جميعها والأخذ بعين الاعتبار مصالحهم الطبيعية، وزهم السياسي على الساحة الدولية لاختبار مختلف أليات التفاعل، الاقتصاد العالمي على أساس متعدد الأطراف.

الدراسة الشاملة لمختلف التفسيرات مصطلح الحكومة العالمية: والمقترح أساسا من قبل الأبحاث الغربية ووصل المؤلفون إلى استنتاج أن هذه التعريفات لم تعط إلا وصفا جزئيا لمعنى هذا المفهوم متعدد التخصصات المعقدة وكشف عن بعض العناصر فقط للنظام متعدد المستويات للحكومة العالمية فيعتقد المؤلفون أنه من المناسب اقتراح صيغ خاصة لمفهوم الحكومة على أنها: عملية الإدارة المشتركة للنظام العالمي على أساس خلق إدراك عام بالترتيب الهرمي للنظام المؤسسي العالمي يقوم على مبادئ المقاربة المعقدة والثقافية واعتماد على القدرات الوظيفية والتنظيمية للاعبين الأساسيين (الدول، المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، الشبكات العالمية، الاتحادات الإقليمية...) والاخذ بعين الاعتبار جوانب تقديم وتنفيذ مصالحهم الاستراتيجية، تمثيل الحق في الموافقة على القرارات العالمية وضمان سلامة تعايشهم في البيئة العالمية، وهذا التعريف يقدم وصفا واسعا لمفهوم الحكومة العالمية تأخذ جميع عناصره الأساسية في الاعتبار وهي:

(1) اللائحة التنظيمية الحكومة على المستوى العالمي: ممثلة من خلال النظام المؤسسي العالمي يجب أن يستند على مبادئ التبعية لأنشطة المشاركين فيها على مختلف المستويات للتنفيذ السلس والدقيق للقرارات المتخذة والاستعداد لذلك بتحديد وتجنب المخاطر في الوقت المناسب مستقبلا بما في ذلك الاستجابة الملائمة للمجتمع العالمي في حالة ظهورها وتأذ كامل الاعتبار لمصالحها الاستراتيجية على الساحة الدولية.

- (2) القدرة على التوزيع الموجه للسلطات بين المشاركين الرئيسيين في عملية الحوكمة العالمية كأمر واجب التحقيق من ممارسة واجبه في اتخاذ القرارات العالمية بمهنية عالية فضلا عن منع مختلف الوحدات البنوية للنظام المؤسسي العالمي من القيام بمهام مماثلة.
- (3) موائمة المصالح بين الأعضاء غير المتجانسين في النظام الاقتصادي العالمي: من خلال تقديم حقوقهم في التصويت في المنظمات الدولية وهو ما يضمن تجنب الدول في مختلف مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية ويزيد من درجة الأمن الجماعي في العالم.

قدمت لجنة لشبونة 03 سيناريوهات لمستقبل التنمية العالمية وهي:

سيناريو المتفائل: ينظر إلى الوضع الحالي في حل المشاكل بالقوة كظاهرة مؤقتة للمجتمع العالمي في المستقبل بفضل الجهود المشتركة للمجتمع العالمي والتي تستهدف تنسيق العالمية أي من الممكن التأسيس لطرف أكثر استقرارا وسلاما للوجود الجماعي.

سيناريو الاستقطاب: تقسيم العالم لقسمين وهما: العالم الناجح اقتصاديا داخل الثالث (جمعية مؤسسية غير رسمية من النوع العالمي التي تجمع أكثر البلدان تطورا في العالم وهي اليابان، أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية)؛ العالم المتخلف اقتصاديا وهي بقية بلدان العالم.

سيناريو المتشائم: يتوقع نمو العنف والفوضى في العالم كله مستقبلا بالإضافة لتزايد الأزمات الاجتماعية والبطالة وغيرها مما يؤدي لتفاقم الصراعات والفوضى في المستقبل

- المعطيات الحالية تدل على أن العالم يتطور وفق سيناريو المتشائم للتنمية العالمية مما يكسب تأثير سلبي يمكن ملاحظته في جميع الدول المتقدمة والنامية وهذا ما أكدته العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تقاريرها التحليلية والتي تظهر طبقات اجتماعية واقتصادية للمجتمع العالمي، ظهور وتفاقم الصراعات العسكرية، تفاقم المشكلات الغذائية والطاقوية والبيئة العالمية وعدم الرضا بين المواطنين في مستوياتهم المعيشية.

أهم الرؤى والاتجاهات في تشكيل النظام العالمي هي:

+ فهم ممثلي النخبة للاقتصاد العالمي والبلدان التي هي في طليعة التنمية الاقتصادية بطبيعة التحولات العالمية بتغير المناخ وتزايد محتمل للكوارث الطبيعية

+ استنزاف الثروات الطبيعية والحاجة لاستخدامها بعقلانية

+ تأسيس منظمات شبكية غير حكومية مهمتها تشكيل الرأي العام وتركيز انتباه الأشخاص على المشاكل العالمية الحالية وإدراك أهمية المجتمع المدني كعنصر غير منفصل عن التنمية العالمية

+ تكثيف الجهود من جانب المجتمع العالمي والعمل انسجاما مع القاعدة المؤسسية الهادفة لدرء ومنع الصراعات العالمية، ضمان تأمين السلام على المدى البعيد وتوفير التعايش السلمي على النطاق العالمي

- اقترحت البدائل لتشكيل النظام العالمي من طرف فريق لشبونة المؤسس عام 1992 وهذه المؤسسة تتألف من 20 ممثلا في مختلف المجالات من دول عديدة خاصة اليابان وأمريكا الجنوبية تأسست من طرف ريكاردو باتريلا رئيس برنامج فاست تحت رعاية المفوضية

الأوروبية بروكسل بوصفه منتدى لمناقشة المشاكل العالمية وتحليل التحولات العالمية المؤثرة في تنمية الاقتصاديات الوطنية ووضع الركائز المؤسسية الجديدة للتفاعل الرسمي الهادف لصنع القرار وتوحيد جهود اللاعبين وتمثل هذه المقترحات فيما يلي:

__ مبدأ التعاون: أدوات الحوكمة توجه لتعميق التعاون ما يوفر الاستخدام الكفاء للمورد وضمان الثقة بين المشاركين في عملية صنع القرار وتبادل الخبرات ووضع أهداف مشتركة تساهم في ترسيخ الديمقراطية والتنمية.

__ مبدأ التضامن: حسب خبراء فريق لشبونة أساس إقامة حوكمة عالمية هو تشكيل مجتمع عالمي يتشارك فيه الكل أي ضمان الشفافية في صنع القرار.

__ مبدأ الفرعية: المبادرات المحلية تصبح جزءا من صناعة القرار على المستوى العالمي من خلال استثمار الموارد الإبداعية المحلية.

__ مبدأ التنوع الثقافي: يهدف لاتخاذ قرارات أكثر مرونة من خلال التنوع الثقافي للدول لأنه قد يؤدي للعنف الاجتماعي ونشوء مواجهات عرقية ودينية.